اليه بحسب الذات فالطبيعة المقدارية اينما توجد حالة في
المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى
والصورة وهو المط واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة
على المصادرة على المطلوب لان المط من هذه الحجة اثبات و
جود الهيولى في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة
بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف
على وجودها اذ الشيء مالم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها
متوقف على وجود الهيولى لانها حالة في الهيولى ووجود
الحال بدون وجود المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود
الهيولى بوجودها وهو مصادرة على المطلوب واجيب عنه
بان المراد بالصورة الاتصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات

الجسم المتصل فوجوده الثابت بالدليل لا يكون متوقفا على
وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المط وهذا غاية
توجيه هذا الاعتراض وجوابه ونحن نقول اما الاعتراض
فسقوطه واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة
بقبول الانفصال بل اورد هذا الحكم على سبيل الفرض لابطاله
فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال من المقدمات
بل المقدمة ابطال هذا الحكم بعد الفرض واما ثانيا فلان قوله
الحكم على الصورة بقبول الانفصال متوقف على وجودها ان
اراد به انه متوقف على وجودها في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم
ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به انه
متوقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن يتوقف

Copyright © King Saud University